

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٠٣

الخميس، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(أوروغواي)	السيد روسيلي	الرئيس
السيد إيليتشوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أويارثون مارتشيسي	إسبانيا	
السيد غاسبار مارتينيس	أنغولا	
السيد بيلتشينكو	أوكرانيا	
السيد سواريث مورينيو	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد سيس	السنغال	
السيد جاو يونغ	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيدة أدنين	ماليزيا	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد ويلسن	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد فان بوهيمن	نيوزيلندا	
السيدة باور	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أو كامورا	اليابان	

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (S/2015/1031)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1600733 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(S/2015/1031)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مامان سيديكو، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المشاركة في هذه الجلسة. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد سيديكو، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من غوما.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/1031، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيديكو.

السيد سيديكو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأقدم إحاطة إلى

المجلس حضورياً في آذار/مارس القادم ولكن، بالنظر إلى الوضع السائد في البلد، فقد بدا مناسباً أن أبقى في منطقة البعثة وأن أقدم الإحاطة الإعلامية اليوم من هناك.

وتركز إحاطتي الإعلامية على مسائل ثلاث، وهي تطور الحالة السياسية في ما يتعلق بالانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام، والمستجدات في مجال الأمن في شرق البلد، والانسحاب المزمع لبعض قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأحاول تقديم توصيات إلى المجلس بشأن كل مسألة من هذه المسائل.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مسألة خلافية إلى حد بعيد، ولا سيما بالنظر إلى استمرار عدم وجود اتفاق على الجدول الزمني الانتخابي أو ميزانية الانتخابات. ولم تبدأ بعد الأعمال التحضيرية لعقد الحوار الوطني، الذي أعلن عنه الرئيس كابيلا كوسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية، ويعود ذلك جزئياً إلى المعارضة القوية لهذه المبادرة من قبل العديد من جماعات المعارضة الرئيسية.

ويواصل الرئيس كابيلا المشاورات، بما في ذلك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بشأن تعيين ميسر دولي للحوار الوطني. وخلال اجتماعاتي مع الرئيس، أعربت عن استعداد البعثة لدعم عملية كونغولية تشمل الجميع وتسترشد بدستور البلد. وفي هذا السياق، من المشجع أن نشير إلى أنه في نهاية كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المؤتمر الأسقفي الكاثوليكي بصورة مستقلة مع زعماء أحزاب الأغلبية والمعارضة، واللجنة الانتخابية وممثلين عن المجتمع المدني لالتماس آرائهم بشأن إحياء العملية الانتخابية. وأفهم أن جميع المشاركين اتفقوا على الحاجة إلى إجراء شكل من أشكال الحوار. وإنني أتابع

تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ضمن جماعات أخرى، تهديدات خطيرة للسكان المدنيين. وفي إقليم بيني، كان تحالف القوى الديمقراطية هدفاً لعمليات القوات المسلحة الكونغولية باسم عمليات سو كولا- ١ على مدى العامين الماضيين. ومع ذلك، ما تزال القوات الديمقراطية المتحالفة قادرة على تنسيق هجمات متزامنة على القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة. ولعلّ المجلس يذكر أن أكثر من ٥٠٠ من المدنيين قد قتلوا على يد تحالف القوى الديمقراطية وحلفائها منذ عام ٢٠١٤، وأن هناك ما يزيد على ٤٥ ٠٠٠ من المدنيين الذين سُردوا حديثاً منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

ولا تزال تلك الحالة مستمرة إلى اليوم، وقد أدت إلى تشريد بعض الأشخاص في مقاطعة إيتوري في أقصى شمالي البلد، في حين ما تزال التوترات القبلية مستمرة في الميدان. وقد ردّت البعثة على المواقع التي يُشتبه بوجود تحالف القوى الديمقراطية فيها، بما في ذلك تنفيذ العمليات الجوية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في أعقاب الهجمات التي شنها تحالف القوى في جميع أنحاء منطقتي إرينجيتي وماكيمي. واتخذت البعثة خطوات فورية لتعزيز حماية المدنيين عن طريق زيادة الدوريات المشتركة للشرطة والقوات العسكرية، وإعادة نشر وحدة إضافية من قاعدة العمليات السرية التابعة للواء التدخل، إلى جانب زيادة أنشطة التوعية وأنشطة الإنذار المبكر.

وقد زرتُ بيني في يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر بهدف الاجتماع مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني لتقييم الخيارات الممكنة لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ثم عدتُ إلى المنطقة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر برفقة وفد المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بهدف الحصول على دعمه الدبلوماسي. وأهبتُ أيضاً بالحكومة على أعلى المستويات لكي تشارك بصورة مباشرة في هذه المسألة الخطيرة.

اتصالاتي مع اللجنة التي أنشأها المؤتمر الأسقفي لدعم مواصلة جهود بناء الثقة والتشجيع على الماضي قدماً. غير أن العديد من محاورتيّ أعربوا عن شكوك إزاء إمكانية رأب الصدع بين الأغلبية والمعارضة، مما قد يؤدي إلى حالات تأخير في الجدول الزمني للانتخابات.

ونتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن العملية الانتخابية، فقد أدى الاستقطاب السياسي إلى زيادة التوترات، وأسهم في إفساح المجال للمزيد من أعمال التحرش وانتهاكات حقوق الإنسان. فقد سجّلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ العام الماضي، ما يزيد على ٢٦٠ حالة لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات، معظمها ضد أعضاء المعارضة ومثلي المجتمع المدني والصحفيين. وبنمّ اقتران ذلك بارتفاع عدد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن اتجاه مثير للقلق من جراء تضيق الحيز السياسي المتاح، إلى جانب كونه تحدياً حقيقياً لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. مع ذلك، وفي مناطق أخرى حيث ما فتئت تثير الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان منذ أمد بعيد، فإن من المهم الإقرار بالخطوات الكبيرة التي اتخذتها السلطات الكونغولية في ذلك الصدد. فعلى سبيل المثال، بتت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠ محاكمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية أدانت فيها ١٩ موظفاً بارتكاب جريمة الاغتصاب. وفي الأشهر التسعة الماضية، قدمت القوات المسلحة الكونغولية الدعم للجنة الإشراف على خطة العمل المعنية بمكافحة العنف الجنسي، والتي كرر الرئيس كابيلا التزامه بدعمها في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وإذ أنتقل إلى الحالة الأمنية، فقد حدث تدهور ملحوظ في الجزء الشرقي من البلد في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في إقليمي بيني ولوبيرو في كيفو الشمالية، حيث تشكل أنشطة

حل النزاع، أولويات أساسية بالنسبة للبعثة في الفترة القادمة. وتمثل زيادة أنشطة الإنذار المبكر الرامية لضمان الفعالية في حماية المدنيين في هذا المجال أولوية رئيسية أيضا.

وأدت الأزمة في بوروندي إلى مخاطر تجدد حالة عدم الاستقرار في كينغونجول، حيث يوجد هناك بالفعل ١٣ ٠٠٠ لاجئي من بوروندي يأوون في مخيم تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إقليم أوفيرا، في حين أُبلغ عن تدفق جديد للاجئين إلى البلد. وتلقت البعثة تقارير مثيرة للقلق عن عمليات تسلل للعناصر المسلحة في المقاطعة، في حين أعربت الجهات الفاعلة المحلية عن مخاوف من سعي بعض الجماعات إلى إنشاء قواعد خلفية لها في إقليم أوفيرا وفيزي. وسوف نواصل رصد الحالة عن كثب على طول الحدود، إلى جانب رصد أثر الأزمة البوروندية على جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية ضمان وضع خطط الطوارئ اللازمة.

ويدرك المجلس تماما التخفيض المقترح للقوة التابعة للبعثة إلى نحو ١ ٧٠٠ فرد. وإني على استعداد للرد على الأسئلة بشأن كيفية تنفيذ التخفيض هذا، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة عن طريق إجراء حوار استراتيجي وفي اتساق مع القرار ٢٢١١ (٢٠١٥). وأود في ذلك الصدد، التشديد على أن ذلك التخفيض التدريجي لقوة البعثة سيكون مقترنا بعملية ترمي إلى تحويل القوة على نحو يكفل ممارسة البعثة المزيد من قدراتها العملية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى وإن تم تخفيض القوة تدريجيا من حيث العدد الإجمالي لأفرادها. ويتمثل الهدف الرئيسي في الاستمرار في إظهار القوة والتمكن من حماية المدنيين مع استمرار انخفاض عدد المواقع الثابتة. ويتمثل التحول الرئيسي للقوة في القدرة على الانتشار السريع الذي تنفذه أولوية الرد السريع التي سيبدأ نشرها في البعثة اعتبارا من الشهر المقبل. ويهدف ذلك، مصحوبا بزيادة أنشطة الاستطلاع الجوي والقدرات العملية، إلى ضمان

وتعدّ زيارة الرئيس كابيلا مؤخرا إلى شرقي البلد مؤشرا إيجابيا في ذلك الصدد.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، كثفت القوات المسلحة عمليات سوكونا - ٢ ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الأقاليم المتاخمة للويرو. وقد صاحبت ذلك زيادة في العمليات التي تشنها جماعة الماي - ماي ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحلفائها. وتعرض المدنيون الذين وجدوا أنفسهم في خضم القتال إلى أعمال التشريد القسري والاختطاف واستهدافوا أيضا إما بالمذابح أو التحرش على أساس العرق في كثير من الأحيان، وعمولوا على أنهم متعاونون مع قوات تحرير رواندا. وأبلغ عن هجمات انتقامية شنتها عناصر مشتبه بها من قوات تحرير رواندا، كان آخرها في ٧ كانون الثاني/يناير في بلدة ميريكوي الواقعة جنوب لويرو التي لجأ إليها أعضاء مشردون من قبيلة الهوتو. وقُتل في ذلك الهجوم ١٨ شخصا على الأقل، معظمهم من النساء والأطفال من قبيلة الناندي. ويبدو أن الحالة تزداد سوءا في لويرو، وربما تتحول إلى نزاعات عرقية مفتوحة بين قبيلتي الهوتو والناندي. ومن شأن هذه الدينامية أن تشعل بسهولة فتيل العنف في الأراضي المجاورة التي أسفرت فيها حدة التنافس على الأراضي والسلطة العرفية عن زيادة التوترات بالفعل. وبالمثل، فإن التقارير الواردة عن تزايد التجنيد في صفوف جماعات الدفاع عن النفس على أساس الانتماء العرقي مثيرة للقلق، وربما تؤدي فترة الانتخابات المقبلة إلى المزيد من تسييس وتعصيد موقف هذه الجماعات في الميدان.

وتتعاون البعثة مع الحكومة وقيادة القوات المسلحة للبحث على زيادة الضغط العسكري على الميليشيات المحلية في كينغونجول والتعاون لأجل تحقيق المزيد من نزع السلاح الطوعي. ويمثل ذلك، إلى جانب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية الآن، فضلا عن التعاون السياسي على

ثالثاً، فيما يتعلق بتخفيض قوة البعثة وتحويلها، فإنني على ثقة بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستأنفان عما قريب مناقشات هادفة في إطار الحوار الاستراتيجي بهدف الاتفاق على سبل القيام بتنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة على نحو فعال، والعمل سوياً على وضع استراتيجية للخروج. وسيكون استمرار دعم المجلس لهذا النهج مهماً، لا سيما عند دخول مناقشات تجديد الولاية في آذار/مارس.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، أشكر مجلس الأمن والدول الأعضاء على دعمهم الفعال للبعثة. وأعرب أيضاً عن امتناني لجميع العاملين في البعثة والأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة وأحياناً خطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أشيد بالريقب دايسون ماياو، من ملاوي، الذي فقد حياته في العام الماضي أثناء خدمته ضمن قوة لواء التدخل المكلفة بحماية المدنيين من الهجمات في مدينة إرينغيتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيديكو على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا والوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

(تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أهنيء أوروغواي على توليها رئاسة مجلس الأمن وأشيد بالمهارة العالية التي قدمت بها، سيدي، المجلس منذ بداية الشهر.

ويشيد وفد بلدي كذلك بقيادة السفيرة سامانتا باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، للمجلس في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وأخيراً، أشيد بالأمين العام بان كي - مون، الذي يدين له بلدي

القدرة على الاستجابة وسرعة التنقل، فضلاً عن القدرة على المضي قدماً في وضع استراتيجية قوية لحماية المدنيين في الفترة القادمة.

ختاماً، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى ثلاثة مجالات سيكون فيها توجيه رسائل والمشاركة القوية أمرين مفيدتين على نحو خاص.

أولاً، بالنظر إلى المخاطر الحقيقية من جراء الاضطرابات المدنية والعنف المرتبط بالعملية الانتخابية، فإن من الأهمية بمكان بذل قصارى الجهود لأجل إعادة بناء الثقة بين أصحاب المصلحة بهدف إيجاد السبيل إلى المضي قدماً. وأهيب بالمجلس أن يؤيد إجراء الحوار الشامل الذي من شأنه أن يساعد على ترسيخ الدستور. وينبغي أن يكون بمسئطاع عملية كهذه أن تساعد على بناء الثقة بين المواطنين، والتخفيف من حدة التوترات السياسية، والتقليل من خطر التصعيد، علاوة على الإسهام في إيجاد مناخ موات لحماية الحريات الأساسية التي يكفلها الدستور.

ثانياً، ما تزال هناك فرصة سانحة الآن لتعميق شراكتنا مع الحكومات والمضي صوب رؤية ونهج مشتركين للتصدي لمشكلة انعدام الأمن في شرق البلد. وقد تلقيت إشارات واضحة بهذا الشأن من الرئيس كابيلا نفسه وآخرين في الحكومة. وأرى أن من الأهمية بمكان بذل قصارى الجهود للعمل بالتعاون مع القوات الكونغولية المسلحة والسلطات الحكومية بغية التصدي للتحديات العديدة وحماية المدنيين في هذه الأوقات الصعبة. ويمثل استئناف التعاون الأمني جانباً رئيسياً في ذلك الصدد، وقد يؤدي إلى تخفيض مجدٍ لقدرات ونفوذ الجماعات المسلحة في شرقي البلد.

ومن شأن تشجيع المجلس لهذا النهج أن يكون مفيداً بشكل خاص في هذا الوقت.

السبل والوسائل التي تمكننا من التغلب على العقبات التي تواجهنا بهدف تحقيق توافق في الآراء بشأن العملية الانتخابية الجارية، وفقاً لأحكام الدستور ذات الصلة. وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أتطرق إلى حقيقة أن العقبات المذكورة أعلاه ترتبط أولاً وقبل كل شيء بالقائمة الانتخابية، التي أثارت بعض التساؤل عن موثوقيتها وشمولها.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد ضمان حتى الآن بأن جميع الكونغوليين في سن التصويت قد تم تسجيلهم على القائمة الانتخابية، كما يتضح من مشاكل الذين بلغوا سن التصويت مؤخراً والكونغوليين الذين كانوا يعيشون خارج البلد وفي مخيمات اللاجئين وعادوا مؤخراً، فإنه في ذات الوقت ليس هناك ما يثبت أن جميع الأسماء المدرجة في القائمة قد سجلت بصورة مشروعة. وقد أدركت المنظمة الدولية للفرانكفونية، التي راجعت القائمة، الحاجة إلى تحديث هذه القائمة. ولذلك، وبعد النظر في الخيارات المتاحة، أُجمع على أنه إما أن يتم إجراء انتخابات تستند إلى قائمة ناخبين معيبة - مما قد يؤدي إلى الطعن في نتائج الانتخابات - أو معالجة عيوب القائمة وأوجه قصورها قبل العملية والحد من الخطر بقدر الإمكان.

والعقبة الثانية هي الجدول الزمني للانتخابات. ولا ريب في أن هناك جدولاً زمنياً عاماً يشمل تنظيم الانتخابات على جميع المستويات. ولكن، كما أشار إلى ذلك رئيس الدولة في خطابه إلى الأمة عندما أعلن عن عقد الحوار الوطني الشامل، فإن الجدول الزمني غير عملي في هذا الوقت بسبب تعدد الآراء المخالفة في المؤسسة السياسية. وبالفعل، طالبت المعارضة بالجدول الزمني قبل نشره، وتم الطعن فيه على الفور. والخلافات بشأن الجدول الزمني لم يتم حلها قط، إلى حد أنه لم يجر التصويت الأولي الذي كان مقرراً في تشرين الأول/أكتوبر.

أما العقبة الثالثة فهي توفير ظروف آمنة للانتخابات. لقد شاب الانتخابات التي أجريت عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١،

بالكثير على جهوده الرائعة التي لا تعرف الكلل لكفالة عودة السلام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ورد في الوثيقة S/2015/1031، التي نقدر محتواها تقديراً تاماً. وبعد إذنكم الكريم، سيدي الرئيس، سأتطرق بإيجاز إلى عدد من النقاط الواردة في التقرير المعروض علينا اليوم، بما في ذلك الانتخابات، والحوار الوطني الشامل، والجماعات المسلحة، وتنفيذ إعلان نيروبي، والحوار الاستراتيجي.

وكما تم التأكيد على ذلك في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، فإن العملية الانتخابية في بلدي تواجه على ما يبدو بعض التأخير، ولكن كما ذكر ذلك ببلاغة معالي السيد ريمون تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي عندما تكلم في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.24)، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة بإجراء الانتخابات العامة التي ستكون الثالثة بعد تلك التي أجريت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، بالرغم من أن الطريق إلى الانتخابات قد يبدو محفوفاً بالعقبات. ورغم هذه التحديات، فإن حكومة بلدي ستبذل كل ما في وسعها لمواجهة التحدي المتمثل في تنظيم انتخابات تستوفي جميع معايير الشمولية والشفافية والمصداقية الدولية.

ومع ذلك، لا بد لي أن أذكر أن، بسبب التعصب السياسي وعدم تقبل الخاسرين لنتائج الانتخابات في السابق، عانى بلدي من عنف مमित أدى إلى خسائر في الأرواح والممتلكات أثناء انتخابات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ وبعدها. وفي محاولة لتجنب تكرار تلك الحالة، أشرك رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، البلد في حوار وطني، حتى يجمع أصحاب المصلحة السياسيين بالبلد والمجتمع المدني والكيانات الدينية والسلطات والتقليدية، على اتفاق بشأن

وضروته، وأدراك الحاجة الملحة التي أعرب عنها العديدون إلى التأكد من أن يحظى هذا الحوار بدعم دولي، فقد طلب رئيس الجمهورية من الأمين العام في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تعيين ميسر. ونحن في انتظار هذا التعيين حتى تتمكن من بدء حوارنا.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد بذلت حكومة بلدي جهودا كبيرة لمكافحة الجماعات المسلحة. وفي إطار عمليات سوكونلا ١، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة مطاردة تحالف القوى الديمقراطية بهدف تأمين منطقة بيني والمنطقة المحيطة بها. وقادت القوات المسلحة أيضا عمليات مماثلة ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وهذه العمليات وعمليات تحالف القوى الديمقراطية تجري أيضا بدعم من البعثة. من أجل تقييم الحالة على أرض الواقع، قام رئيس الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة الكونغولية، في شهر كانون الأول/ديسمبر، بجولة تفقدية شملت مناطق غوما وبيبي في شمال كيفو وبوكافو في جنوب كيفو. وقد تم منذ ذلك الحين، اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان استمرار هذه العمليات بشكل سلس.

وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تواصل القوات المسلحة عملياتها ضد هذه القوى السلبية في أقاليم لوبيرو وروتشورو واليكالي شمال كيفو وفي غابة إيتومبوي جنوب كيفو، وقد عملنا على إضعافها، ومكثنا هذه العمليات من تنفيذ عملية اعتقال لاديسلاس نتاغانزوا، المتهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، أذكر بموقف حكومة بلدي بشأن المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأسرههم الذين تم تجميعهم في المواقع الانتقالية. وفي حين أننا ممتنون للأمم المتحدة على تولى مسؤولية هؤلاء كما طلبنا، تود حكومة بلدي مرة أخرى أن ترى المزيد من المشاركة من جانب المجتمع الدولي بصفة

العنف في بعض الدوائر الانتخابية. وفي الواقع، في عام ٢٠٠٦، تم إضرام النار في مبنى أعلى هيئة قضائية، وهي محكمة العدل العليا، وبعد تلك الانتخابات، اندلعت الحرب في كينشاسا في عام ٢٠٠٧ وأسفرت عن فقدان العديد من الأرواح لأن النتائج لم تكن مقبولة. ونشأت حالة مماثلة جدا في عام ٢٠١١، عندما اندلع العنف في كينشاسا والعديد من المدن والبلدات في البلد قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها بسبب المشاحنات بين الناشطين من الأحزاب السياسية المتنافسة. وعلاوة على توفير الأمن المادي للمرشحين والناخبين، تكمن المشكلة في هذه المرحلة في الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسة السياسية بتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية سلمية.

والعقبة الرابعة هي تمويل العملية الانتخابية. فتمويل العملية يتطلب أيضا تمويل بعض الحوار. وحتى الآن، قدمت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية ميزانية تبلغ ١,٢ بليون دولار لتمويل العملية الانتخابية برمتها. ونشرت الحكومة لعام ٢٠١٦ مشروع قانون لاعتمادات التمويل بمبلغ قدره حوالي ٥٠٠ مليون دولار، وهو ما يمثل أقل من نصف الميزانية المذكورة أعلاه، مع التنبيه إلى أنه لا يسعنا أن نصرف سوى عشرات الملايين من الدولارات في الشهر، في حين أن قدرتنا الحالية على توفير الإيرادات لا تسمح بذلك.

ولكي نمنع نشوب أزمة نتيجة للإخفاق في حل جميع هذه المشاكل بروح من المسؤولية، يقضي الحس السليم أن نجلس حول الطاولة ونتكلم، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الحوار بين الكونغوليين. إن الحوار ميزة لا يمكننا التخلي عنها في الديمقراطية. كما دعت إلى الحوار أصوات أخرى - مثل الأمين العام، وقداسة البابا فرانسيس، والمؤتمر الأسقفي للكونغو الذي يتألف من جميع أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في البلد.

وبعد التشاور مع جميع قطاعات المجتمع الكونغولي، الذي يعترف إلى حد كبير بأهمية تنظيم الحوار الوطني

عامه، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لإعادة المقاتلين السابقين إلى رواندا أو سرعة إعادة توطينهم في بلد آخر خارج منطقة البحيرات الكبرى.

٨١ من تقريره،

”يكتسي التنفيذ الكامل وفي حينه لإعلاني نيروبي، ولا سيما إعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة المجمعين في رواندا وأوغندا إلى أوطانهم، أهمية بالغة في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى“.

وبالتالي، ترى حكومة بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في رفع الجزاءات المفروضة على قيادة حركة ٢٣ مارس السابقة، وفقا للقرار الذي اتخذته رؤساء الدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عندما اجتمعوا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٩ ٢٠١٥ في إطار الاجتماع الرفيع المستوى السادس لآلية الإشراف الإقليمية التابعة للإطار. ومن المهم أيضا تشجيع البلدان التي تأويهم على تنفيذ التزاماتها وإيجاد الحلول السياسية الدائمة للعقبات التي تعترض إعادة هؤلاء المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والحوار الاستراتيجي جارٍ، وقد تم إحراز تقدم كبير في المناقشات الثنائية بين حكومة بلدي والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الحكومة الكونغولية، التي لا تزال ملتزمة بمواصلة المناقشات مع الأمم المتحدة بروح من الثقة المتبادلة، تأمل أن يسفر الحوار عن نتائج جيدة من شأنها، من بين أمور أخرى، أن تمكننا من تكثيف ملاحقتنا للقوى الظلامية التي لا تزال تعمل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستئناف عملياتنا المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفقا للولاية بعثة منظمة الأمم

وفيما يتعلق بدور حركة ٢٣ مارس السابقة والتأخير في تنفيذ إعلان نيروبي، فإن التقييم الذي قدم في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7529) لا يزال قائما. وكما يؤكد الأمين العام في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من تقريره، لم يتم بإحراز أي تقدم في إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس، ويرجع ذلك في المقام الأول، كما ذكر أيضا في الاجتماع الأخير، إلى سوء نية قادة حركة ٢٣ مارس السابقة. وعلى الرغم من النداء الموجه في الاجتماع الاستثنائي لوزراء الدفاع في البلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في لواندا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يحث جميع الأطراف المعنية على المساعدة في تعجيل عودة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس، فإن الحالة لا تزال بدون تغيير. وبعد عقد اجتماعين في كينشاسا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي كمبالا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، يرميان إلى الاتفاق على خطة إعادة إلى الوطن بعد انتهاء الوقت المسموح به، لم يوافق على العودة إلى الوطن من أوغندا سوى ١٢ مقاتلا سابقا من حركة ٢٣ مارس من الـ ٧٦٣ مقاتلا، مما يجعل مجموع الذين عادوا إلى الوطن من أوغندا ١٩٤ عنصرا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ويمكننا القول دون خوف من حدوث تناقض أنه حتى تاريخ اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية هي وحدها في تنفيذ إعلان نيروبي. إن مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة الذي يحتجزهم قادتهم، يرفضون الوفاء بالتزاماتهم، ويواصلون رفض العودة الطوعية إلى الوطن على الرغم من عرض رئيس بلدنا التخفيف من حدتها بالسماح غير المشروط بالعودة إلى الوطن،

المتحدة. وفي هذا السياق، يثني وفد بلدي على توصيات الأمين العام إلى مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/983) والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، بشأن استعراض ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة الذي سيجري في آذار/مارس، ولا سيما من حيث تخفيض القوام العسكري للبعثة وتحسين فعاليتها.

وفي الختام، لقد أحاطت حكومة بلدي علما بتعليقات الأمين العام. ونرحب بالمساعدة والتوضيحات التي قدمها المجتمع الدولي عامة، وحفظة السلام من البعثة، ولواء التدخل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.